حوليـــــات

جـــامعة الجـــزائر

العدد 24–الجزء 02

أكتوبر 2013

جهود تيسير النحو بين التعسف والموضوعية

الدكتور/محمد الأمين خويلد

أستاذ الدراسات اللسانية

جامعة الجلفة- الجزائر

لقد كانت مواقف اللغويين مختلفة تجاه مسألة الإعراب، فالاتجاه الأول -الذي يمثله جمهور النحاة الأوائل، وكثير من الباحثين المعاصرين- يجعل الإعراب مميزا للمعاني وفارقا بينها، ولما كان هذا الاتجاه يربط العلامة الإعرابية بالعامل النحوي فإن العلامة روعيت سواء كانت موجودة في اللفظ أو غير موجودة فيه، واضطر النحاة إلى تقديرها عند تعذر ظهورها أو استثقال النطق بها مراعاة للعامل؛ وظهرت طائفة أخرى أنكرت مقالة الاتجاه الأول، فالإعراب عندهم ليس ضروريا للفهم والإفهام، وقد اشتهر- منذ القديم – أبو علي محمد بن المستنير (قطرب) بهذا الرأي.

وظهر هذا الخلاف -بشدة- بين علماء اللغة في العصر الحديث، فطائفة ذهبت إلى أن الرأي ما اختاره قطرب ومن ذهب مذهبه، ومن هؤلاء د. إبراهيم أنيس، ورأى العديد من اللغويين رأي جمهرة العلماء الأوائل في أن الإعراب يعد من أخص خصائص العربية، وأنه أهم أساس يعتمد عليه في التمييز بين المعاني النحوية التي يقصدها المتكلم، و يعجب د. صبحي الصالح " أشد العجب لبعض الباحثين العرب المعاصرين حين يهجمون على النحاة بحق وبغير حق، و يغلون في اتهامهم بوضع تلك القواعد الدقيقة وفرضها على الفصحاء العرب ... وإذا كان بعض النقاد اليوم في هجومهم الصاعق على الإعراب يحسبون أنهم إنما يتبعون ابن مضاء، فإنه لم يبلغ بآرائه الجديدة في النحو حد إنكار ما للحركة الإعرابية من مدلول"(1).

وكان ابن مضاء أول من رفع الصوت عاليا بإلغاء نظرية العامل في النحو العربي، بصرف النظر عن دوافعه، وقد استند على أقواله العديد من الباحثين المعاصرين[2]، وكان أساس الانتقاد عندهم في هذه المسألة اقتران الإعراب وعلاماته بالعامل، حيث يعد النحاة تعاقب علامات الإعراب على أوخر الكلمات المعربة أثرا من آثار العامل، فهو الذي يحدثها ويبرزها[3] ، ويبين ابن مضاء قصده من الثورة على النحاة في كتابه المعروف (الرد على النحاة) بقوله: "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا: ضرب زيدٌ عمراً، وأن الرفع الذي في زيد، والنصب الذي في عمرو، إنما أحدثه ضرب، وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جني وغيره"[4]

وهو يشير في ذلك إلى قول أبي الفتح: "إنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه...هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره"[5]، ولكن هذا لا يعني أن أبا الفتح يرفض فكرة العامل النحوي، وإنما كان حديثه عن المتكلم باعتباره مصدر عملية الكلام، وأن اختيار أي وجه من وجوه الإعراب إنما يرجع إليه، ويتوقف على الغرض الذي يريده، والمقصد الذي يرمي إليه، ومن يتأمل كتب أبي الفتح يدرك مدى تأصل فكرة العامل في آرائه اللغوية، وتوجيهاته النحوية، ومن ثمة فإننا لا نوافق الرأي الذي يرجع فكرة رفض العامل –بالمفهوم النحوي– إلى ابن جني استنادا إلى مثل هذا النص.

ويمكن أن يقال إن معظم المآخذ التي تؤخذ على النحو العربي سببها العامل بكل ما يترتب عليه من مشكلات، والذي يتتبع آثار العامل في النحو العربي يدرك أنه أسهم بنصيب كبير في أمور عديدة، منها توسيع شقة الخلاف بين البصريين والكوفيين، وبين أتباع الاتجاه الواحد، وأنه شغل النحاة عن دراسة الجملة العربية دراسة أسلوبية، بل تعلقت الدراسة بالبحث عن العوامل، فتوزعت قواعد الحكم الواحد على أبواب مختلفة، وأخضع النحاة قواعد ترتيب أجزاء الجملة للعامل، وتناولوها في إطار جواز تقديم المعمولات على عواملها، وعدم جواز ذلك[6].

ومن ثمة فإن التهجم على الإعراب كان مقترنا –وبالأحرى منطلقا– من انتقاد فكرة العامل، فما يقوم الإعراب عندهم إلا عليها وما الفاعل إذا رفع، أو المفعول إذا نصب، أو المضاف إليه إذا جر إلا بسبب من العامل، وقد حظيت نظرية العامل في النحو العربي بالعديد من الدراسات والأبحاث التي تعكس اختلاف مواقف علماء اللغة حولها، بين متهجم عليها ورافض لها، وبين محبذ لها، معارض ومفند لأدلة المخالفين لها، وكان الخليل بن أحمد يرى تغير الحركات الإعرابية دليلا على تغير المعاني، وإن كانت هذه الحركات تغيرت بسبب العوامل، إلا أن هذا التغيير ليس مجردا معزولا عن المعنى، بل مرتبطا بالمعاني التي عرفتها العرب.

لقد كانت رؤية سيبويه وأستاذه الخليل إلى فكرة العامل رؤية لغوية أصيلة، ولكن هذه الفكرة نمت من بعدهما "ثم تشابكت فروعها تشابكا فلسفيا ومنطقيا أبعدها عن الواقع اللغوي، وكونها معيارا وتقنينا للقواعد النحوية كما أرادها الخليل وسيبويه"، فنظرية العامل ــــ كما يرى الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح ــــ كانت صافية خالصة، فأفسدها النحاة بما أضافوا عليها من مسحة فلسفية منطقية، وبما زادوا عليها من تأويلات وتخريجات، الأمر الذي جعل بعض النحاة يهاجمونها في القديم والحديث على السواء.

فمن القدماء نجد محمد بن المستنير قطرب (ت206هـ) الذي أنكر دلالة الإعراب على المعاني، وإنما جعله مسهلا للنطق عند وصل الكلام، وابن مضاء القرطبي (522هـ) الذي هاجم نظرية العامل هجوما شديدا في كتابه (الرد على النحاة)، -كما سبق وأن بينا- أما حديثا فنجد د.إبراهيم أنيس -في كتابه (من أسرار اللغة)- يوافق قطربا في آرائه النحوية، ومن اللغويين من خص بعض العلامات الإعرابية بالدلالة دون الأخرى، مثلما فعل د.إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو)، وهناك من رأى أن العلامة الإعرابية قاصرة في دلالتها على المعنى، فهي ليست سوى قرينة واحدة من بين القرائن اللفظية والمعنوية العديدة التي تساهم جميعا في توضيح المعاني، وهو ما ذهب إليه د.تمام حسان(7) وغيرها من الآراء التي تلتقي في انتقاد فكرة دلالة الإعراب على المعنى من جانب أو آخر، وإن اختلفت حججهم في ذلك وتباينت أساليبهم، وسنحاول فيما يلي التعرض لبعض هذه الآراء بشي ء من التفصيل.

فقد ذهب د. إبراهيم أنيس إلى أن ما سماه النحاة إعرابا بالحروف لا يكاد يمت لحقيقة اللغة بصلة، بل إن تحديد المعاني النحوية يرجع إلى نظام الجملة وملابساتها، ولم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض...، ومع هذا تمسك بعض العلماء بالحركات الإعرابية، بل إن منهم من اعتبرها دلائل على المعنى فهي - في رأيه - لا تحمل أية دلالة ويكفي لإثبات ذلك "أن سقوط هذه الحركات من أواخر الكلمات في حال الوقف لا يغير من معنى العبارة، ولا يشوه من الصيغ"(8).

وهو يرى أن المتكلم لو استطاع "أن لايقف عن الكلام إلا حيث ينتهي غرضه لفعل، من أجل هذا قد تتأثر أواخر الكلمات بأوائل التي تليها، وينشأ بين الكلمتين المتواليتين نوع من الربط في صورة حركة في غالب الأحيان" وهكذا نشأت –بالنسبة إليه– ظاهرة الإعراب في اللغة العربية، ولذلك فإن الحركات الإعرابية ليست لها أية دلالة على المعنى، بل إنه يرجح أن نشأتها ارتبطت ارتباطا وثيقا بأميَّة العرب، وسعيهم وراء موسيقية الكلام[9].

ولا يخلو هذا الموقف من التعسف والشطط، فلا يمكن أن ننكر –بأية حال– ما للعلامة الإعرابية من دلالة، كما أنه لا يمكن أن نحكم –انطلاقا من خلو اللهجات الدارجة من الإعراب– بأنه لا يساهم في تحديد المعنى، أو أنه ظاهرة لم تكن موجودة في العربية الأولى وإنما ألجأت إليه الضرورة، فاللغة العربية كانت معربة منذ أقدم العصور، وكان الإعراب سهلا على الألسنة ثم ثقل وصعب، حين فسدت الطبائع العربية وفشى اللحن .

إن حركات الإعراب صفة من صفات العربية، وسمة من أقدم سماتها اللغوية، التي فقدت في أخواتها الساميات، وقد ظلت العربية محافظة على هذه الظاهرة وما لها من دور، على الرغم من ظهور اللهجات الإقليمية وتفشي اللحن، مهما كان حجم ذلك الدور الذي تؤديه[10]، وهو رأي لا يكاد يختلف فيه اثنان وهو ما عبر عنه –أيضا– د.علي عبد الواحد وافي بوصفه لنظام الإعراب بأنه "عنصر أساسي من عناصر اللغة العربية، وليس من إلهام عبقري، ولا من اختراع عالم...وقد اشتملت عليه هذه اللغة منذ أقدم عهودها، وكل ما عمله علماء القواعد حياله هو أنهم استخلصوا مناهجه استخلاصا من القرآن والحديث وكلام الفصحاء من العرب ورتبوها و صاغوها في صورة قواعد و قوانين"[11].

ولذلك فإننا لا نوافق من يعد الإعراب عرضا ثانويا من أعراض اللغة العربية المضرية، لا من الصفات الذاتية الأساسية، ولا من مزاياها الخاصة، بل لا يعدو كونه مجرد زينة في اللغة لا غير[12] وهذا رأي مجانب للصواب، فالإعراب من الصفات الأساسية الجوهرية للغة العربية، ولا يمكن لأي أحد أن ينكر تأصله في هذه اللغة وما له من مساهمة في تحديد المعاني الناتجة عن التركيب.

ولا يمكن –أيضا– أن نوافق الأستاذ إبراهيم مصطفى في تخصيص الضمة والكسرة بالدلالة دون الفتحة، لأن وجود العلامة الإعرابية في التركيب ليس من قبيل اللغو، ولاشك في أن لكل منها دورا في تحديد الوظيفة النحوية، أو المعنى النحوي، والدعوة إلى إهمالها أو إلغائها ترجع إلى عدم إدراك هذا الدور الذي تؤديه هذه القرينة اللفظية[13].

وكان المنطلق في العديد من الآراء التي أثارت قضية الإعراب والعامل هو السعي إلى تيسير قواعد النحو العربي التي ابتعدت شيئا فشيئا عن واقع الاستعمال اللغوي بما أضفاه النحاة عليها من مسحة فلسفية، خاصة في العصور المتأخرة، وقد كان الشعور بصعوبة كتب النحو واستغلاقها على العامة موجودا منذ القديم، نتبين ذلك من خلال الحديث الذي جرى بين الجاحظ والأخفش، حين سأله الجاحظ بقوله: "أنت اعلم الناس بالنحو، فلم لا تجعل كتبك مفهومة كلها...قال: لو وضعتها هذا الوضع الذي تدعوني إليه، قلَّت حاجتهم إلي فيها، وإنما كانت غايتي المسألة"[14]، فكأنما سعى النحاة عن قصد إلى تعقيد الدرس النحوي.

واختلفت آراء اللغويين في كيفية تيسير قواعد اللغة العربية، فقد دعا الأستاذ عبد الله العلايلي إلى ضرورة تغيير دراسة اللغة العربية، ودعا الأستاذ أمين الخولي –تحت شعار دراسة تطور اللغة العربية– إلى تكريس

اللهجات المختلفة للعربية، في حين دعا البعض إلى إيجاد قواعد جديدة للغة العربية، ودعا د.شوقي ضيف إلى إهمال العوامل من أجل تيسير نحو اللغة العربية، ودعا آخرون إلى نحو وظيفي أساسه وظيفة الكلمة في الجملة دون إجراء أي تغيير في جوهر اللغة وأوضاعها العامة.

وإن دواعي الموضوعية العلمية لتوجب علينا أن لا ننطلق من شعور عاطفي في تحديد المواقف تجاه بعض القضايا اللغوية، بحيث نقتصر على تمجيد كل ما قاله علماء العربية، ولكن ينبغي أن نظهر القيمة العلمية لتراثنا اللغوي استنادا إلى أسس موضوعية علمية لكي نساهم مساهمة إيجابية في تطوير الدرس اللغوي[15]، وفي الوقت نفسه لا ينبغي أن تجرنا فكرة الدراسة العلمية الحديثة إلى تقويض الأسس الثابتة لهذه اللغة، ومنها الإعراب الذي يعد من أخص خصائصها، فالدعوة إلى تركه بدافع تيسير قواعد اللغة حجة واهية غير مقبولة، بل إنها اقترنت –في العديد من الأحيان– بالدعوة إلى استعمال العامية، مثلما فعل قاسم أمين، وأنيس فريحة، وسلامة موسى وغيرهم، لأن الإعراب –ولا ريب– سمة من سمات الفصحى، إن لم يكن أبرز سماتها على الإطلاق[16].

وقد كان د.تمام حسان أكثر موضوعية في النظر إلى العلامة الإعرابية باعتبارها قرينة من القرائن التي تتضافر مع غيرها في تحديد المعنى داخل التركيب، وبذلك سعى إلى وضع العلامة الإعرابية في موضعها الصحيح من إطار نظرية القرائن النحوية، فلم يدَّع لها ذلك القدر الكبير في تحديد المعنى كما ذهب إليه أكثر النحاة، ولم يخص بعضها بالدلالة كما فعل الأستاذ إبراهيم مصطفى، ولم يجرِّدها من دلالتها اللغوية تماما كما فعل قطرب ومن ذهب مذهبه، بل "فصَّل القول في العلاقات المتشابكة في الجملة، ودلائل هذه العلاقات –أو القرائن النحوية– التي تكشف عن هذه العلاقات، وأعطى كلا منها ما يستحق"[17].

وكان يرى النحو منظومة متكاملة صالحة للتعبير عن المعاني التي تتجلى في الأبواب النحوية، وتساهم جملة القرائن الشكلية (اللفظية) والمعنوية في تحديدها، فقد يُلجأ إلى الحركة، أو إلى الرتبة، أو التوافق في الحركة...في ضبط الوظيفة النحوية للكلمة[18]، فالنظام النحوي للغة العربية يقوم على طائفة من المعاني النحوية، وتتضافر العلاقات والمظاهر المختلفة المتأتية من التركيب في تحديد المعنى، معنوية كانت كالإسناد، والتخصيص، والنسبة، والتبعية، وما يتفرع عن بعضها، أو لفظية كالحركات، والحروف، والصيغ، التي تمثل قيما خلافية تساعد في التمييز بين المعاني النحوية.

ولذلك ينبغي أن يسلك النحو العربي في إطار القرائن النحوية التي تمثل نظرية متكاملة تحدد بدقة قرائن الجملة وتميز بينها. أما القرائن المعنوية –وتسمى أيضا العلاقات السياقية– فخمس، وبعضها له فروع وهي: قرينة الإسناد وتشتمل على المسند إليه والمسند وقرينة التخصيص التي تشتمل على التعدية والغائية والمعية والظرفية. والتأكيد...، وقرينة النسبة تتفرع إلى معاني الحروف والإضافة، وقرينة التبعية تتفرع إلى النعت والعطف والتوكيد والبدل، وأخيرا قرينة المخالفة، أما القرائن اللفظية فهي: العلامة الإعرابية والرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام والأداة والتنغيم، ويرى د.تمام حسان أن فهم الجملة متوقف على ضرورة فهم هذه القرائن ودورها في إحكام نسيج الجملة[19].

ودراسة الجملة بالنظر إلى القرائن اللفظية والمعنوية يساعد على التحديد الدقيق للمعنى النحوي، ويغني الدراسة النحوية عن الكثير من المشكلات التي تواجهها، والنقائص التي توجه إليها، فلكل من القرائن النحوية وظيفة تختص بها، ولا يمكن أن تؤديها أية قرينة أخرى في الجملة، وقد تجتمع في جملة ما مجموعة منها دون غيرها، وليس من الضروري أن تجتمع كلها في تركيب واحد، ولا يعني هذا أنه يجوز أن نلغي قرينة معينة لأن نصيبها –في بيان المعنى النحوي– ضئيل، بل ينبغي أن تراعى جميعا حتى تكون دراسة المعنى النحوي من منطلق فكرة القرائن متكاملة[20].

إن العلامة الإعرابية –التي ركز عليها النحاة الأوائل في التمييز بين المعاني– ليست كافية وحدها للدلالة على العلاقات الدقيقة بين الكلم في التراكيب، فإذا تأملنا الجمل التالية:

الشمس طالعة – إن الشمس طالعة – كانت الشمس طالعة – ظننت الشمس طالعة

فإننا نجد العلاقة بين كلمتي الشمس وطالعة علاقة ثابتة، وهي الإسناد على الرغم من اختلاف العوامل وما تبعه من تغير في الإعراب، وإن كان ثمة اختلاف فهو في جهات الإسناد، ففي الأولى كان مطلقا عاما، وفي الثانية مؤكدا، وفي الثالثة مقيدا بزمن ماض، وفي الرابعة مشكوكا فيه[21].

وعليه فإن المعنى في الجملة يخضع للعديد من العلاقات المتشابكة في نسيج متلاحم، والقرائن النحوية هي التي تكشف عن هذه العلاقات، وهذه القرائن تتعاون وتتضافر، بحيث تساعد كل منها الأخرى في أدائها للغاية التي تراد لها، وعلى الرغم من ذلك فإن هذا لا يعني أن نقلل من دور العلامة الإعرابية في إطار تظافر القرائن في توضيح المعنى، معنوية كانت كالإسناد، والتخصيص، والنسبة، أم لفظية كالرتبة، والصيغة، والأداة، وينبغي مراعاة التداخل الذي يكون بين بعض هذه القرائن، والذي لا يمكن معه فصل قرينة عن أخرى فصلا واضحا.

فإذا تأملنا قرينة الإسناد –مثلا– فإننا نجدها من القرائن المعنوية، التي يصعب فهمها أحيانا وهي العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل أو نائب الفاعل، وهي محتاجة غالبا إلى عدد آخر من القرائن اللفظية حتى تتضح ومن بين هذه القرائن العلامة الإعرابية، ومثال ذلك: محمد واقفا أخطب منه قاعدا، فإننا نلاحظ أن الرفع قد تعاون مع قرائن أخرى في تحديد الخبر (أخطب)، ولو نطقنا الكلمات في الجملة كلها مرفوعة لصارت جملتين:

محمد واقف، أخطب منه قاعد .

كذلك نستطيع عن طريق العلامة الإعرابية أن نحدد الفاعل ولو تأخر في الجملة، مثال ذلك قوله تعالى: {إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءُ}{ سورة فاطر الآية 28}.وقوله: { وَإِذ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ } { سورة البقرة الآية 124}، وقوله:{وَإِذَا حَضَرَ القِسْمَةَ أُولُوا القُرْبَى } { سورة النساء الآية 7 }، فلا يخفى على أحد أن الفاعل في الآية الأولى هو (العلماءُ)، وفي الثانية (ربّه)، وفي الثالثة (أولوا القربى) وهذا يؤكد ما للعلامة الإعرابية من دور في تحديد المعنى، بحيث إذا فُقدت، التزم الكلام ضربا واحد، لا يجوز فيه تقديم ولا تأخير .

والرتبة –أيضا– من أبرز القرائن التي تتعاون مع العلامة الإعرابية في تحديد المعنى، وقد أولاها النحاة القدماء جانبا من الاهتمام، يظهر ذلك بوضوح في الهدف الذي علل به النحاة دخول الإعراب الكلام، فالعلامة الإعرابية هي التي تتيح الحرية للرتبة، فيتقدم ما حقه التأخير، ويتأخر ما حقه التقديم مع المحافظة على وظيفة كل منهما، ومظاهر تداخل العلامة الإعرابية مع غيرها من القرائن كثيرة ومتنوعة، ويمكن أن نلاحظ ذلك –بوضوح– مع كل من قرينة التخصيص، أو قرينة التبعية، أو قرينة النسبة، أو قرينة الأداة.

والخلاصة أن هناك مجموعة من العلاقات التي تربط بين أجزاء الجملة، وتؤلف بين عناصرها، بحيث لا يمكن فصل إحداها عن الأخرى، سواء كانت قرائن معنوية، أم كانت قرائن لفظية، فالصيغة الصرفية للكلمة ومضامة الكلمة لأخرى وأدوات الربط، والمطابقة، والعلامة الإعرابية، والرتبة...كلها دلائل وقرائن تعين على فهم الجملة[22].

ولكن ما يؤخذ على د.تمام حسان ما ذهب إليه من أن الأعراب لا يتطلب فهم معاني المفردات، ولكن يكون اعتمادا على المعنى الوظيفي، الذي عده ثمرة طبيعية لعملية التعليق، ويرى أنه إذا اتضح المعنى الوظيفي...أمكن إعراب الجملة دون الحاجة إلى المعجم أو المقام...إننا لو أبحنا لأنفسنا أن

نتساهل قليلا في أمر التمسك بالمعنى المعجمي، فكونا نسقا نطقيا من صور بنائية عربية لا معنى لها من الناحية المعجمية، لأمكن لنا أن نعرب هذا النسق النطقي، ومثَّل لذلك بقوله:

قاص التجين شحاله بتريسه الـــ فاخي فلم يستف بطاسية البرن

وهو يرى أنه من الممكن أن نعرب النص بنجاح تام، فنقول:

قاص: فعل ماض مبني على الفتح.
التجي: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.
شحاله: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف...[23]

وقد رد عليه الأستاذ أحمد سليمان ياقوت ردا مستوفيا أبطل فيه دعواه، إذ أن الأعراب لا يمكن أن يعرف معزولا عن المعاني المعجمية، بل ينبغي أن نراعي في العديد من الأحيان مدلول الكلمة كي نستطيع تحديد إعرابها، وتبيين وظيفتها النحوية[24].

ولقد أكد علماء اللغة أن أول ما يجب على المعرب "أن يفهم معنى ما يريد أن يعربه مفردا كان أو مركبا قبل الإعراب، فإنه فرع المعنى"[25]، ومن الأمثلة التي توضح ذلك، اختلاف علماء النحو في توجيه النصب في كلمة (كلالة) من قوله تعالى {وَإِنْ كَانَ رَجُلاً يُورَثُ كَلاَلَةً}{سورة النساء الآية 12}. فهو "يتوقف على المراد بالكلالة، هل هو اسم للميت أو للورثة أو للمال، فإن كان اسما للميت فهي منصوبة على الحال، وإنَّ (كان) تامة لا خبر لها، بمعنى وجد، ويجوز ان تكون ناقصة والكلالة خبرها، وإن كانت اسما للورثة فهي منصوبة إلى الحال من ضمير (يورث) لكن على حذف مضاف، أي ذا كلالة وعلى هذا فـــ (كان) ناقصة و(يورث) خبر...، وإن كانت اسما للمال، فهي مفعول ثان ليورث، كما تقول: ورثت زيدا مالا، وقيل تمييز...ومن جعل (الكلالة) الوراثة، فهي نعت لمصدر محذوف، أي وراثة كلالة، أي يورث بالوراثة التي يقال لها الكلالة"[26]

ولذلك فإن المعرب لا يستغني عن فهم المعنى المعجمي في العديد من الأحيان، ولا يمكن أن نفصل في الدراسة الدقيقة للغة بين جانب وآخر، بل إن مستويات اللغة تتكامل في إعطاء الدلالة والإبانة عن الأغراض.

وننبه إلى أننا نجد لدى نحاتنا الأوائل إشارات متفاوتة إلى القرائن النحوية، كقرينتي الرتبة والإسناد، ولكنهم لا يجعلونها أساسا للتناول النحوي[27]. بل إن جل تركيزهم ينصب على العلامة الإعرابية، ولهذا فإننا نجدهم قد عقدوا صلة حميمة بين الإعراب والمعاني، فجعلوا الإعراب كاشفا لها مميزا بينها، ولذلك كان النحو عندهم مبنيا "على قرينة واحدة من قرائن المعنى النحوي، وهي العلامة الإعرابية، وأقاموا عليها نموذجا متكاملا سموه العمل النحوي، أو العوامل النحوية"[28]، فعلى الرغم من أن النحاة الأوائل لم يغفلوا عن القرائن النحوية، غير أن الذي يؤخذ عليهم "أنهم لم يدرسوا النحو في إطار هذه القرائن، ودرسوه في إطار العامل مهتمين اهتماما شديدا بقرينة واحدة من هذه القرائن هي العلامة الإعرابية، بحيث وجهت كل القرائن لخدمتها وتحديدها وكأنها هي وحدها الغاية، فأدى ذلك إلى تكلف كثير، أخرج العبارة أحيانا عن وجهها، وصار الهدف هو المحافظة على الصيغة لا وصف اللغة وصفا علميا موضوعيا"[29].

وعلى العموم فلقد أصاب النحاة الأوائل حين رأوا أن الكلمات قبل التركيب لا توصف بالإعراب، فهي لا تستحق هذا الحكم إلا إذا انتظمت في تركيب، ولذلك جعلوا التركيب مسببا للإعراب الذي يبين عن المعاني النحوية للوحدات كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة، وهذه المعاني لا تكون في –رأيهم– إلا مع العامل، وربط التركيب بالعامل قد يوحي بأن العامل هو محور العلاقات بين الكلمات، لأنه –عند النحويين– سبب الحركة الإعرابية، والرابط بين عناصر الكلام، وبذلك فإن أي تغيير يصيب حركات أواخر

الكلمات هو أثر لتغير العامل، وأكد النحاة أن هذا التغيير –الذي يعتور أواخر الكلمات– دال على المعاني النحوية التي تعتور الأسماء.

وقد أثارت فكرة ربط المعنى النحوي بالعامل والعلامة الإعرابية حفيظة كثير من اللغويين، وكثيرا ما يحتجون في ذلك بعدم ظهور العلامة الإعرابية في العديد من الأحوال، ولهذا السبب –وغيره– ذهب العديد من النحاة إلى اعتبار الحال الإعرابية هي الممثلة للمعنى النحوي، لا العلامة الإعرابية والفرق واضح بينهما، لأن الأول أمر اعتباري ذهني والثاني أمر لفظي[30].

وعلى الرغم من ذلك فمن الخطأ أن ننكر دور العلامة مطلقا، فهي من أبرز القرائن المساعدة على تحديد المعاني، ولكن هذه الوظيفة لا تخصها وحدها، بل لابد من تضافر القرائن الأخرى لبيان المعنى النحوي – في الظروف المختلفة– والإرشاد إلى العلاقات التي تحكم الكلمات في تركيب ما. وعليه كان لابد أن يكون للعلامة الإعرابية ضمائم أخرى تتعاون معها على تحديد المعنى النحوي الخاص، ولذلك فإن الاتجاه الذي يُحَمِّل قرينة واحدة مهمة بقية القرائن، لا يمثل واقع اللغة، ولا يصفها وصفا دقيقا، و لذلك ينبغي أن نقر بما للعلامة الإعرابية من دور في الكشف عن المعنى النحوي، ولكن في حدود كونها قرينة واحدة تعمل مع غيرها من القرائن الموجودة في التركيب من أجل تحقيق هذه الغاية.

الهوامش

[1]. دراسات في فقه اللغة د.صبحي الصالح ص126، 136

[2]. العلامة الإعرابية د.محمد حماسة عبد اللطيف ص.176

[3]. النحو الوافي عباس حسن ج1 ص.74

[4]. الرد على النحاة. ابن مضاء القرطبي. تحقيق د.شوقي ضيف. دار المعارف ط2 دت ، ص25. ص76

[5]. الخصائص ابن جني ج1 ص109-.110

[6]. العلامة الإعرابية د.محمد حماسة عبد اللطيف ص.176

[7]. يراجع ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم. د.أحمد سليمان ياقوت ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر د ط 1983 ص61 – 86 .

[8]. من أسرار اللغة د إبراهيم أنيس ص234، .274

[9]. دلالة الألفاظ د.إبراهيم أنيس ص206. ص210

[10]. فقه اللغة المقارن د إبراهيم السامرائي ص121. ص124

[11]. فقه اللغة علي عبد الواحد وافي ص.215

[12]. فلسفة اللغة العربية وتطورها ضومط جبر ص113-.114

[13]. العلامة الإعرابية د.محمد حماسة عبد الطيف ص282-.284

[14]. الحيوان الجاحظ مكتبة مصطفى البابي الحلبي. د ط – د ت ج1 ص91-.92

[15]. الموجز في شرح دلائل الإعجاز د.جعفر دك الباب ص9. ص145

[16]. ظاهرة الإعراب في النحو العربي د.أحمد سليمان ياقوت ص35-.37

[17]. العلامة الإعرابية د.محمد حماسة عبد اللطيف ص.289

[18]. اللغة بين المعيارية والوصفية د.تمام حسان ص.181

[19]. اللغة العربية معناها ومبناها د.تمام حسان ص178. ص191

[20]. العلامة الإعرابية د.محمد حماسة عبد اللطيف ص.339

[21]. الجملة العربية د.محمد ابراهيم عبادة ص22-.23

[22]. يراجع العلامة الإعرابية د.محمد حماسة عبد اللطيف ص309 – 316 .

[23]. يراجع اللغة العربية معناها ومبناها د.تمام حيسان ص182- 184.

[24]. ظاهرة الإعراب د.أحمد سليمان ياقوت ص.74

[25]. البرهان في علوم القرآن الزركشي ص.302

[26]. البرهان في علوم القرآن الزركشي ص302-.303

[27]. العلامة الإعرابية د.محمد حماسة عبد اللطيف ص285-.286

[28]. مدخل إلى دراسة الجملة العربية د.محمود أحمد نحلة ص.72

[29]. العلامة الإعرابية د.محمد حماسة عبد اللطيف ص112-.113

[30]. يراجع الجملة العرابية د.محمد إبراهيم عبادة ص21-22. وص24